وتنكير الاسم والخبر من قوله نكرة والاتصال من قوله الاتي وبعد ذاك
الخبر لافادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم
جوازه بغيره قاله بعضهم وبحث فيه بانه انما يفيد قوله وبعد ذاك
الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل
بينها وبين الاسم لجواز ان يكون امتناع تقديم الخبر على الاسم لوجوب
الترتيب لا لامتناع الفصل قوله وان يكون تنفيه نصا اي ان
يقصد المتكلم تنفيه نصا ولا شك في سبق هذا القصد على المشروط
الذي هو عملها لما انه فلا يرد ان يكون النفي نصا فرع عن العمل المذكور
لان السامع انما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطا لسبق الشرط
على المشروط قوله وشذ اهماله الزائدة اي لعدم اختصاصها
فحقها الاهمال قوله لو لم تكن الخ وجه كونها زائدة ان معنى البيت
لو لم تكن لغطفان ذنوب للام عمرا اي امتنع لومهم عمر ابن هبيرة
الفزاري الذي كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب
لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو المسلط على النفي المأخوذ
من لم لان نفي النفي اثبات فلم يستفد من لا نفي اصلا فتعين
ان تكون زائدة وانما افاد البيت امتناع لومهم لان لو تدل على
امتناع جوابها لثبوت شرطها على ما هو المشهور وقال الروداني الصواب
جعلها نافية والمعنى لو كانت لغطفان ذنوب للاموا عمرا لان
ذنوبهم كلا ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فما بالك بانهم يلومونه
حتى لم يذنبوا يعني انهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب
او لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اهـ وما ذكره محتمل لا متعين
فالتصويب في غير محله قوله او لنفي الجنس اي مطلقا عن
قيد الوحدة والا فالتي لنفي الوحدة لنفي الجنس ايضا لكن في ضمن

قوله قال الروداني الخ يعني جريا على الاستعمال الثاني للو وهو ثبوت الجواب لثبوت الشرط وبالاولى اذا انتفى الشرط اهـ

الفرد

الفرد المقيد بالوحدة على ما افاده البعض ولك ان تقول انما
لنفي الفرد بقيد الوحدة فتدبر قوله عملت عمل ليس اي او
اهملت وكررت قوله خفضا النكرة اي ولا ملغاة [illegible] وعن
مع تركيبها
الكوفيين ان لا اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور
باضافة لا اليه قوله بلا شيء بالفتح وجه بان الجار دخل بعد
التركيب فاجري المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالبا ولا جزء
لصير وربما فضلة قاله في التصريح قوله وان كان الاسم
معرفة سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم
قوله بالمقايسة
بالمقايسة ووجب تكرارها اي عند الجمهور اما في المعرفة
فجبرا لما فاتها من نفي الجنس واما في الانفصال فتنبيها بالتكرار
على كونها لنفي الجنس لان نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة افاده
الدماميني ومنه تعلم ان الغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس
في الثلاثة واجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين
قوله قضية ولا ابا حسن لها اي هذه قضية ولا ابا حسن
قاضي لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى
عنهما كما في شرح الجامع للشطرنيتي ومنها لم يذكره العيني اهـ
في شواهده وصار مثلا يضرب عند الامر العسير فقول البعض
هو من كلام علي وهو من الكامل ودخله الوقص في جزئيه
اي التفعيلتين
الاول والثاني خبط فاحش قوله مؤول اي بانه على تقدير
مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل او بجعله اسم جنس
وهو البدل
للامر المتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم والمعنى
قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين
العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضي والثاني اولى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)